

Distr.  
GENERAL

S/21990  
8 December 1990  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



## مجلس الأمن

### رسالة مؤرخة في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى الوثيقة S/21643 المؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، التي تحتوى على نص مذكرة الحكومة الرومانية بشأن الاثر الاقتصادي والمالي الناجم على رومانيا من فرض قيود على علاقاتها الاقتصادية مع العراق والكويت .

وفيما يتصل بهذه القضية ، وبناء على تعليمات حكومتي ، أرفق طيه مذكرة أخرى تتعلق بالنتائج السلبية المترتبة على أزمة الخليج وتنفيذ جزاءات مجلس الأمن ضد العراق بالنسبة للاقتصاد الروماني .

وأكون ممتنا للغاية إذا ما عمتم هذه الرسالة والمذكرة المرفقة على أعضاء مجلس الأمن طبقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

(توقيع) اوريل دراغوس مونتينو

السفير

الممثل الدائم لرومانيا

مرفق

مذكرة

بشأن النتائج السلبية المترتبة على أزمة  
الخليج وتنفيذ جزاءات مجلس الأمن ضد العراق  
بالنسبة للاقتصاد الروماني

جرى في مناسبات عدة إيضاح موقف رومانيا بشأن عدوان العراق على الكويت وقيامه بضمها . وقد ترأست رومانيا اجتماع مجلس الأمن الذي وافق على القرار باستنكار هذا العدوان ، وهي تمثل تماما للإجراء الذي فرض جزاءات شاملة على العراق ، كما تلتزم الحكومة الرومانية على نحو فعال بالمشاركة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحل أزمة الخليج .

وقد سبق استرعاء انتباه المجتمع الدولي في مناسبات عديدة إلى الآثار الوخيمة التي تترتب بالنسبة للاقتصاد الروماني نتيجة لتنفيذ الجزاءات تنفيذا دقيقا (انظر على سبيل المثال الرسالة S/21643) .

وقد قدمت رومانيا وثائق تفصيلية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) حول الضرر الذي لحق بها . إلا أن حكومة رومانيا ترغب في التركيز على بعض الجوانب المهمة من الحالة وأن تقدم مزيدا من المعلومات في هذا الشأن .

إن ما قرره رومانيا من التقيد بتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، فضلا عن حقيقة أن رومانيا أوقفت جميع مبادلاتها التجارية ومشاريع تعاونها مع العراق ، قد نجم عنهما آثار واسعة النطاق بالنسبة للاقتصاد الروماني الذي يجتاز حاليا مرحلة انتقال كاملة نحو اقتصاد السوق الحرة .

وقد بلغت الآثار الإجمالية المباشرة الناجمة عن هذا التدبير ٢,٩ من بلايين الدولارات على شكل خسائر وتكاليف إضافية ترد تحت العناوين التالية :

(١) ١,٧ من بلايين الدولارات تمثل مجموع ديون العراق المستحقة لرومانيا وكان العراق قد تعهد بسدادها من خلال تسليم كميات من النفط بسعر ١٨ دولارا للبرميل وقد توقف هذا الترتيب ؛

(ب) ٤٦,١ من ملايين الدولارات على شكل بضائع منتجة خصيصا لمستخدمين نهائيين في العراق وكذلك في الكويت المحتلة ولا يمكن تصديرها إلى جهات أخرى ؛

(ج) ١٤٢,٦ من ملايين الدولارات تمثل قيمة أعمال التشييد وما يتصل بها من مساعدات تقنية وقد تعطلت بالنسبة للمشاريع الجاري بناؤها في العراق ؛

(د) ٦٤,٧ من ملايين الدولارات تمثل قيمة المعدات والمواد المتروكة في المواقع العراقية ؛

(هـ) ٢٠٠,٦ من ملايين الدولارات تشكل الضمانات المصرفية والاصول في الحسابات المجمدة ؛

(و) ٧٤٦ مليون دولار تمثل الفروقات المجحفة للأسعار المتزايدة التي تم على أساسها استيراد النفط الخام بين آب/أغسطس ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩٠ ، مقابل الأسعار التي سبق وعرضها العراق قبل أزمة الخليج (١٨ دولارا للبرميل) .

إن جميع هذه الاثار المباشرة البالغ حجمها ٢,٩ من بلايين الدولارات تكاد تشكل ثلث مجموع المبادلات التجارية الرومانية بالعملة الصعبة لعام ١٩٨٩ ، وتؤدي من ثم إلى أثر سلبي بنسبة ١٤ في المائة على الناتج القومي الإجمالي لرومانيا .

وينبغي للمرء أن يضيف إلى هذه الخسائر المباشرة آثارا غير مباشرة وأخرى ناشئة عن تنفيذ الحظر ولم يتم إدراجها ضمن مبلغ الـ ٢,٩ بليون دولار المذكور أعلاه :

(١) قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ كانت تجرى مفاوضات تتعلق بتصدير البضائع وإقامة مشاريع اقتصادية في العراق يبلغ مجموعها ٥٠٠ مليون دولار ، وقد توقفت هذه المفاوضات بما يؤثر سلبيا على سجلات الطلبات التجارية للمصانع ذات الصلة ؛

(ب) في الوقت نفسه أدى تطبيق الحظر على واردات النفط العراقي إلى خسائر في طاقات التكرير بمبلغ ٦٠ مليون دولار عن السنة الحالية ؛

(ج) كذلك أدت إعادة العاملين الرومانيين المسحوبين من العراق إلى الوطن وإعادة إدماجهم إلى تكاليف تكبدتها الشركات الرومانية بمبلغ ١٦ مليون دولار ؛

(د) وأخيرا فإن توقف عمليات تسليم البضائع إلى العراق من جانب عدد من المصانع الرومانية التي تخصصت في هذه الناحية ، في مجالات من قبيل مصانع المنسوجات ، والملبوسات الجاهزة ، والاحذية ، والمعدات والآلات الالكتروتقنية ، تؤدي إلى نتائج ملموسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي الداخلي (إضرابات وبطالة وضغوط تضخمية) .

إن هذه الاشارة السلبية تؤدي جميعا إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة أصلا التي تعانيها رومانيا .

فبين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سجلت رومانيا تدهورا في أنشطة تكوين الدخل القومي بالأرقام المطلقة تجسّد في انخفاض بنسبة ٢٧,٧ في المائة في الإنتاج الصناعي الصافي أي في القيمة المضافة .

وزاد استهلاك الكهرباء لكل رقم قياسي للإنتاج الصافي (ألف ليو/كيلووات ساعة) بنسبة ٢٣,٧ في المائة وانخفضت الإنتاجية في الصناعة في عموم البلاد على مستوى إنتاج السلع الأساسية بنسبة ٢٣,٨ في المائة .

أما ارتفاع الدخل النقدي للسكان فقد وضع القدرة الشرائية لليو تحت المزيد من الضغوط الحقيقية ومن هنا فكل ليو واحد متداول مثلا في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ كان هناك ما قيمته ١٩ باني من السلع الأساسية ، أما الآن فلم يعد هناك سوى ما قيمته ١٤ باني من هذه السلع ، فيما لا ترتفع الاسعار والتعريفات سوى بنسبة ٢,٢ في المائة وإذا ما استمر الاتجاه الحالي ، فقد يصل الهبوط إلى مستوى ١٠ باني وهو ما يشكل في واقع الامر اتجاها تضخيميا .

ومن الأحوال السلبية الأخرى ، حالة الاستثمارات في الأشهر التسعة الأولى التي تدنو بنسبة ٢٣,١ في المائة عما كان مخططا وتقل بنسبة ٤٤,٦ في المائة عن مستوى العام الماضي .

ومن هنا ، فلن يكون من قبيل المبالغة القول بأن رومانيا كانت واحدا من أشد البلدان تضررا من جراء فرض الجزاءات بل بات من المتوقع أن تزيد جسامه الخسائر في عام ١٩٩١ ، ومما يدعو إلى القلق بخاصة نقص النفط الذي سيضع اقتصاد رومانيا في موقف في غاية الصعوبة من ناحية الطاقة في الشتاء المقبل .

بل أنه لا يتوافر رصيد مرض حتى لشهر كانون الاول/ديسمبر وأخيرا ، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لما يكاد يكون نغادا كاملا للاحتياجات الوطنية من العملات الأجنبية . ولما كانت صادرات رومانيا لا تتجاوز ٥٤ في المائة أو نحوها من أداء السنة الماضية ، فإن هذا يجعل الواردات من الموارد النفطية مستحيلة عمليا . وينتظر البلاد موسمان شتويان ، كما يتوقع أن يشهد كل منهما عجزا تجاريا في حدود ١ ٢٠٠ مليون دولار .

إن حالة الطاقة ينجم عنها أثر سلبي للغاية بالنسبة لكل مجال من مجالات الصناعة ، يؤدي إلى خفض أو وقف لخطوط الإنتاج ، بالإضافة إلى ارتباكات في النقل ونقص في الإمداد . وتأتي الزيادة في الأسعار الاستهلاكية فتؤدي إلى تفاقم المناخ الاجتماعي والسياسي المتوتر أصلا في البلاد .

إن المشاكل الاقتصادية التي باتت رومانيا تواجهها هي من العمق بدرجة قد تسبب اضطرابا سياسيا وتعرض للخطر جوهر عملية التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق .

لقد قبلت رومانيا جميع هذه الاثار السلبية الناجمة عن الحظر ، الذي قرره مجلس الأمن من منطلق رغبتها المخلمة في تعزيز إيجاد حل للوضع الخطير القائم في الخليج ، امتثالا للمبادئ والقواعد التي أجمع القانون الدولي على قبولها .

وبرغم الصعوبات التي تواجهها ، فإن رومانيا ملتزمة بالتقيد بمراعاة وتنفيذ احكام قرارات مجلس الأمن في المستقبل أيضا .

-----